

برامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا

ورقة عمل رقم 9

مارليس غلاسيوس



كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظرية
سياسية حول المجتمع المدني والديمقراطية



UNIVERSITY OF AMSTERDAM

people
unlimited
HIVOS

تشكل هذه الورقة جزءاً من مشروع متواصل. عرضت لأول مرة لـ ECPR ضمن الجلسات المشتركة حول حراك المجتمع المدني داخل الأنظمة السلطوية (لشبونة، نيسان 2009)

تفاصيل الناشر

نشرت النسخة العربية في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2010 من قبل برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، وهو مبادرة مشتركة لـ:
المؤسسة الإنسانية للتعاون مع الدول النامية

P.O. Box 85565 | 2508 CG The Hague | The Netherlands

www.hivos.net

مؤسسة أمستردام لدراسات العلوم الاجتماعية (AISSR) جامعة أمستردام

Oudezijds Achterburgwal 237 | 1012 DL Amsterdam | The Netherlands

www.assr.nl



UNIVERSITY OF AMSTERDAM

صورة الغلاف: اللحظة الاعتراف بحركة تضامن البولندية، يتصدر الصورة زعيم الحركة ليخ فالينسا. عن:
<http://www.nl2pl.eu/2009/05/20-jaar-vrijheid-in-polen-dat-verdient-respect/>

© Creative Commons 2.0

ISSN 2210-3473

© University of Amsterdam and Hivos 2010

يشجع الناشر استخداماً منصفاً لهذه المادة مع ذكر واضح للمصدر

كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظريّة
سياسيّة حول المجتمع المدنيّ والديمقراطيّة

فهرست

1	خلاصة
2	مقدمة
5	فهم النظام وغاياته
10	مرکبات المجتمع المدنيّ الأوّليّ
17	إستراتيجيّات وطموحات
27	استنتاجات - تُقرأ كذلك كفرضيّات
30	مراجع

خلاصة

تعرض هذه الدراسة تحليلاً للكيفية الدقيقة التي جرت بها صياغة مصطلحات المجتمع المدني (وعلاقته بالديمقراطية) من قبل مناصريه في شرق أوروبا وأميركا اللاتينية، في سياقاتهم السابقة للديمقراطية. تصاغ الفرضيات بالاعتماد على الأفكار المشتركة لهاتين المنطقتين المتباينتين وسياقاتهما الأيديولوجية. هذه الفرضيات تشكل مداميك لنظرية سياسية لمجتمع مدني يزرع تحت نظام شمولي، ويمكن لها (أي للنظرية) أن تنسحب على سياقات معاصرة مختلفة. وبدل العلاقة التي أضحت مرفوضة على نطاق واسع بين متانة المجتمع المدني وبزوغ الديمقراطية، يفترض وجود علاقة بين بناء المجتمع المدني لذاته (والسابق للديمقراطية) واستدامة المجتمع الديمقراطي لاحقاً. النتيجة البحثية الثانية التي يجدر الالتفات إليها هي أنه بينما تماثل النشيطون في شرق أوروبا وفي أميركا اللاتينية مع أفكار ومجتمعات خارج الدولة، لم يتوقع هؤلاء تدخلاً فاعلاً من قبل الحكومات الغربية، أو الرأي العام الغربي في محنتهم القومية، ولم يطلبوا ذلك.

مقدمة

دخل المجتمع المدني مجدداً القاموس السياسي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وبالتحديد بسبب مقدرته الجلية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية على المساهمة في «انفتاح» ودمقرطة دول شمولية، وأخرى سلطوية. ومع ذلك، فقد تبين أن محاولات لاحقة في سياقات أخرى لتطبيق الوصفة ذاتها من الخارج، ولا سيما تعزيز المجتمع المدني من خلال التمويل، وبناء القدرات، والتشبيك، بغية دفع التحول نحو الديمقراطية إلى الأمام، هذه المحاولات لم تكن -في الكثير من الأحيان- على درجة عالية من النجاح.

ستتمحور هذه الدراسة في تلك البلدان في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، تلك التي نشأت فيها المجتمعات المدنية كـ *cause célèbre* (موضوعه تثير جدلاً واسعاً ونقاشاً جماهيرياً حاداً) في التحول الناجح نحو الديمقراطية: تشيكوسلوفاكيا؛ المجر؛ بولونيا؛ الأرجنتين؛ البرازيل؛ تشيلي.¹ لكنّها لن تقوم بمقارنة حالات اختبارية، ولن تقوم كذلك باستدلالات عرَضية حول المسائل التالية: مَنْ فعل ماذا، ومتى وأين، وإلى أيّ درجة قاد المجتمع المدني عملية التحول؟ لقد بُذلت الكثير من الطاقات حتى الآن حول هذا النقاش خلال سنوات ما بعد الانتقال على الديمقراطية (راجعوا على سبيل المثال: Dahrendorf, 1989; Stepan, 1994; Kubik, 1996; Ekiertz, 1990). في الحقيقة، قد لا يمكن حلّ هذه المسألة على نحو مُرضٍ، لأنّ التحول -ومن خلال الإدراك الارتجاعي المتأخّر- قد تحدّد بفعل عوامل متعدّدة.

تحمل هذه الدراسة مقصداً مغايراً؛ إذ ستعرض تحليلاً نظرياً للكيفية التي قام بها نصراء المجتمع المدني بتفسير هذا المجتمع، وصياغة مصطلحاته في سياقاتهم السابقة للديمقراطية. لقد جرى تجاهل كتاباتهم من المرحلة السابقة للديمقراطية تجاهلاً بالغاً، في السرديات اللاحقة التي ترسم تدرّجاً أفقيّاً من مقاومين شجعان ذوي نزعة غربيّة، نحو التعبئة الجماهيرية، وصولاً إلى الديمقراطية الليبرالية. ويمكن لدراسة الوثائق الأصلية أن توفر إشاراتٍ جديدة حول الكيفية التي رأى فيها هؤلاء الناشطون (إن صحّ التعبير)² طبيعة النظام، وكيفية رسمهم مفاهيم المجتمع المدني، ومصادر قوّته، وماهية

1 سأشير إلى المصادر من هذه المناطق كـ «أوروبا الشرقية» و «أمريكا اللاتينية» بالتوالي، على الرغم من أنّ هذه المناطق تشمل دولاً أكثر من السّت التي يجري التعامل معها في هذا السياق.

2 يُستخدم التعبير «ناشطون» هنا شاملاً تنويعاً من اللاعبين الذين عارضوا الأنظمة الشمولية التي نتحدّث عنها هنا، أما التعبير «المقاومون» فقد استخدمناه لنعني به مجموعة فرعية من المثقفين البارزين. بعض هؤلاء، مثل فانتسلاف هافيل، نأوا بأنفسهم عن هذا التعبير. تعبيرات بديلة مثل «شخصيات معارضة» أو «مدافعون عن حقوق الإنسان» تحمل هي الأخرى نواقص مشابهة. وبما أنّ طبيعة المجتمع المدني هي موضوع البحث هنا، لا يمكن تبني هذا التعبير بالنسبة لهؤلاء اللاعبين.

ما كانت عليه طموحاتهم الديمقراطية.

الهدف من هذه الدراسة، إذاً، هو المراجعة المجددة لطبيعة المجتمع المدني، وكيفية ما كان عليه أداؤها في ظل الأنظمة الشمولية. وتبغى الدراسة كذلك صياغة فرضيات حول العلاقة الكامنة بين المجتمع المدني والتحويلات الديمقراطية (أو غيابها) في الوضعية المعاصرة، وذلك بالرجوع إلى كتابات «أعضاء» المجتمع المدني من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية الذين قاموا بإدخال المفهوم مجدداً إلى النظرية والممارسة السياسية. الفرضية الضمنية هي أنه إذا كانت ثمة قواسم مشتركة في فكر الناشطين في هذه المناطق ذات السياقات المتباينة جغرافياً وعقائدياً، فقد يحمل هذا الفكر قيمة بالنسبة لسياقات معاصرة مختلفة مثل الشرق الأوسط والصين. من ثمّ تعرض هذه الدراسة بناء مداميك لنظرية سياسية للمجتمع المدني في الأنظمة السلطوية، يستطیع الآخرون استخدامها وفحصها في سياقات عصرية.³

بطبيعة الحال، ينبغي الإقرار باستحالة أن يشكّل الأمر تمريناً «نقيّاً» في رحلة الزمن، لأنّ اختيار المؤلّفة وتحليلاتها تتحدّد من منظورها التابع للقرن الحادي والعشرين حول المجتمع المدني والتحويلات الديمقراطية. لكنّ الأمر لا يختلف في الواقع عن أية محاولة من قبل أيّ باحثٍ لـ «ترجمة» وتحليل منظور الآخرين الذين لا يتواصل معهم تواصلًا مباشرًا. في النصّ ثمة حضور للمؤلّفة لا يمكن تفاديه، لكنّها تحاول أن تتيح لأصوات من الماضي التحدّث عن نفسها قدر المستطاع، عبّر الاستخدام اللبرالي للاقتباسات الحرفية.

مصادر

ترمي هذه المقالة إلى عرض بناء مجدّد لأفكار سوسيو-سياسية. وليست ثمة نيّة لإعادة بناء تلك الأفكار التي كانت «أكثر تمثيلاً» للمجتمع المدني في كلّ واحدة من الدول. وعضاً عن ذلك، تنوي التأمّل في القواسم المشتركة والتباينات في مصادر متنوّعة. لقد وجّهت المبادئ التالية عملية البحث عن مصادر:

1. جميع المصادر من مرحلة ما قبل الديمقراطية أو خلالها، وعليه فهي تخلو من التحليلات الارتجاعية المثيرة، والتي تشكّل نقطة الانطلاق لدراسات مسارات الديمقراطية.
2. جميع المصادر تأتت من أفراد عاشوا داخل البلاد من حيث المبدأ، على الرغم من أنّ الظروف قد فرضت أن يقضي الكثيرون منهم بعض الوقت في المنفى كذلك.

3 سترجم هذه الدراسة إلى اللغة الفارسية، وسيلق عليها ناشطون إيرانيون تحت رعاية مشروع «علاقات الدولة - المجتمع في غرب آسيا» في جامعة أمستردام.

3. تحظى أصوات "غير المحترفين" (كالفنانين، والعلماء، وربّات البيوت) بنوع من الامتياز على أصوات خبراء العلوم السياسيّة المهنيّين. من ناحية، كان من الصعب -إلى حدّ الاستحالة- بالنسبة للأكاديميّين الذين يرفعون أصواتهم أن يحافظوا على وظائفهم هذه في بلادهم. من الناحية الأخرى، إنّ الأفكار التي كتبها غير المهنيّين بقيت -في معظم الحالات- خارج نطاق الاعتبارات الأكاديميّة، لذا فقد تمدّنا بوجهات نظر أكثر حيويّة. في الوقت ذاته، ينبغي الإقرار بأنّ أصوات المثقّفين هي بالضرورة أكثر هيمنةً، وذلك أنّهم يميلون إلى الكتابة على نحو أوسع من سواهم بكثير. ستحاول دراسة لاحقة إلقاء النظر بصورة صريحة على التجلّيات القوميّة والعنيفة «وغير المدنيّة بالضبط» للمجتمع المدنيّ في البلدان ذاتها.

4. تحصر هذه الدراسة نفسها في الكتابات، ولا سيّما تلك السياسيّة من بينها. قد تحمل الأعمال الوثائقيّة والروايات، وأشكال تعبير إضافيّة، أدلّة مهمّة حول طبيعة النظام والمجتمع المدنيّ، بيد أنّها تحتاج إلى معالجة تحليليّة مغايرة.

5. ختامًا، أساس ما تتمحور فيه الدراسة هو تلك الوثائق التي تُرجمت إلى اللغة الإنجليزيّة. هذا أمر يجسّد محدوديّة أكثر ممّا يجسّد مبدأ ما. بعض الوثائق التي اعتُبرت مركزيّة قرئت باللغة الإسبانيّة، لكن معظم الموادّ التي استُخدمت قد نُشرت باللغة الإنجليزيّة. بطبيعة الحال يضع هذا الأمر قيودًا على حجم الوثائق التي في الإمكان دراستها. فبالنسبة لهذه البلدان الستّة، يمكن الافتراض أنّ الأدبيّات باللغة الوطنيّة تفوق بكثير تلك التي خضعت للترجمة إلى اللغة الإنجليزيّة. علاوة على ذلك، ثمة احتمال لوجود نوع من التحيّز في الموادّ التي جرت ترجمتها.

مع ذلك، أصبح من الممكن اختيار تشكيلة واسعة من المصادر من الموادّ التي جرت ترجمتها. وتشمل هذه الموادّ بيانات جماعيّة، ومقالات صحفيّة، ومقالات سرّيّة، ويوميّات، ورسائل من المعتقلات، وكتبًا ألُفت في المنافي، ومقالات أكاديميّة، وخطبًا أُلقيت عند الحصول على جوائز.

جرى تنظيم الأفكار التي عُثر عليها في موادّ المصدر في ثلاثة أقسام رئيسيّة: القسم الأوّل هو حول فهمهم لطبيعة النظام وأهدافه وعلاقته بالمجتمع؛ القسم الثاني هو حول مركّبات المجتمع المدنيّ الناميّ التي رغب كاتبو هذه الوثائق فيها، أو ترقيبوها، أو ساعدوا في خلقها؛ القسم الأخير هو حول إستراتيجيّاتهم وطموحاتهم في كلّ ما يتعلّق بعمليّات «الدمقرطة».

فهم النظام وغاياته

طبيعة النظام: ليس الرجل القوي

يُعبّر قاتسلاف هاقيل وفيرناندو إنريك كارديسو (الليدان أصبحا رئيسين في ما بعد) على نحو بالغ الوضوح، وبمفردات شديدة التشابه، عمّا لم يكنه النظام الذي عاشا في ظلّه. يدّعي هاقيل أنّ «تعبير» الدكتاتورية»، وعلى الرغم من وضوحه، يميل إلى حجب الطبيعة الفعلية للقوة في هذا الجهاز بدل توضيحها» (هاقيل، 1985/1979، 24). ففي حين كانت فيه الدكتاتوريات الكلاسيكية مؤقتة، ومحليّة، وضحة أيديولوجياً، وقائمة على القوة الوحشيّة، فإنّ جهاز «ما بعد الشموليّة» للكتلة الشرقيّة كان ذا ديمومة، وتخطّى الحدود القوميّة، وكان مؤسساً على الأيديولوجيا بذاتها. يشير كارديسو هو كذلك إلى أنّه بينما الأنظمة الاستبدادية ليست جديدة على قارة أمريكا اللاتينيّة، لم يعد استبداد سبعينيّات وثمانينيّات القرن العشرين مُشخصاً في القائد العسكريّ- السياسيّ الذي يقف على رأس القوة المستبدّة، وهو ما ميّز مراحل سابقة (كارديسو، 1979، 32). و عوضاً عن ذلك، ينبغي فهم الظهور المُجدّد للأنظمة الطاغية في سياق الحداثة، إذ تعتمد حيويّتها وحدّتها و «بيروقراطيّتها» على «القوة العسكريّة كمنظّمة» (كارديسو، 1979، 35).

ومع ذلك (وهنا تظهر إمكانيّة إجراء مقارنة جليّة مع أوروبا الشرقيّة)، إنّ الممارسة الاستبداديّة في أمريكا اللاتينيّة تميّزت بـ «عدم تطوّرها»: «فهي قد تقتل وتعذب، لكنّها لا تمارس تحكّماً مطلقاً في الحياة اليوميّة». لقد كانت قويّة بما فيه الكفاية في تعاملها مع ما تُسمّى المجموعات المتأمّرة، «لكنّها لم تكن فعّالة وذات كفاءة عندما تعلق الأمر بالتحكّم بالجامعات، على سبيل المثال، أو حتّى بالجهاز البيروقراطيّ نفسه» (كارديسو، 1979، 48). هذا الفرق بين الأنظمة الوحشيّة بشكل علنيّ والفتيّة نسبياً في أمريكا اللاتينيّة، والممارسات الأكثر ترسّخاً وإتقاناً للأنظمة الشيوعيّة في أوروبا الشرقيّة، هذا الفرق معروف للغاية. لكن تخمينات الناشطين حول من يمتلك القوة بالضبط، ولمصلحة من، يمكن تقسيمها إلى فئتين لا تتواءمان مع التقسيم الجغرافيّ.

الواقعيون: التعطش للقوة

الفئة الأولى، وقد شخّصها كاردوسو والروائيّ المجريّ جيورجي كونراد، يُمكن -بصورة عامّة- تسميتها «الواقعيّة». ويدّعي الاثنان بحماسة أنّ النخبة تمتلك القوّة من أجل القوّة. كاردوسو، الذي كان مناصراً شهيراً لنظريّة التبعية قبل تحوُّله إلى مُنظّر للمجتمع المدنيّ ومقاوم، يحاول جاهداً تفسير أنّ مصالح الطبقة الرأسماليّة العابرة للقوميّات لا تُشرح بصورة مُرضية الظهور المُجدّد للأنظمة الاستبداديّة، إذ إنّ الديمقراطية البراليّة تلبّي احتياجاتها وتمنحها -في مَناح معيّنة- فرصاً أفضل من تلك التي تُوفّرها الدولة المستبدّة القويّة في السيطرة على القوّة العاملة. عوضاً عن ذلك، وعلى الرغم من صعوبة التقبُّل من قبل يسار أمريكا اللاتينيّة ذي النزعة الماركسيّة، إنّ «السطوة البيروقراطيّة مُربحة سياسياً للبيروقراطيين المدنيّين والعسكريّين الذين يتحكّمون بمؤسّسات الدولة» (كاردوسو، 1979، 51). قد يشير التعبير «مربح سياسياً» إلى أنّ تفكير كاردوسو لم يقتصر على مصطلحات الفائدة الخاصّة، ولكن ربّما أكثر من ذلك بمصطلحات تخليد وتأييد القوّة. هذا الأمر يُعلّل لماذا شهد تدخُّل الدولة في الاقتصاد (وهو تدخُّل كبير في حالة البرازيل) تنامياً في مرحلة الدكتاتوريّة العسكريّة، على العكس ممّا قد يتوقّعه المرء من دولة «التبعية الرأسماليّة». كونراد، المتجرّد كليّاً من الأوهام حول الأيديولوجيا، يصوغ الأمر بحدّة أشدّ، إذ يدّعي أنّ السياسيّين، شرقيّين كانوا أم غربيّين، هم «محترفو قوّة»، ويقول: «إذا لم نؤمن بأنّ رسّاماً عظيماً يرسم لأنّ الأمر يشكّل طريق الوصول إلى الله أو الثراء، فلماذا نعتقد بأنّ السياسيّين يريدون القوّة لأسباب خفيّة خيرة كانت أم سيّئة، بدل الرغبة في القوّة ذاتها؟» (كونراد، 1984، 94).

الإنشائيون (Constructivist): أيديولوجيا

يؤمن آخرون بأنّ الأيديولوجيا هي التي تحكّم، وأنّ من يتقلّدون زمام الحكم يقومون بخدمتها. يشدّ الصحافيّ الأرجنتينيّ جاكوبو تيميرمان عن غالبية المعلقين في تشخيص الجونتا (junta- المؤسسة العسكريّة) الأرجنتينيّة، والتي لم تكن فاشيّة ولا ساميّة فحسب، بل كانت «شموليّة» كذلك. ويحدّد هذا الصحافيّ جذور وجهة النظر الشموليّة في طبقة العسكر التي كانت مفصولة لفترة طويلة عن الحياة المدنيّة. هذه الطبقة غدّت بكثافة سلسلة من «التخيّلات» التي تركز على الخوف بدلاً من ارتكازها على «يوتوبيا» المجتمع المنشود (Timerman, 1980/1981, 94). هذا الادّعاء الذي يطرحه تيميرمان

مُبْرَهَنَ إِلَى أْبْعَدِ حَدٍّ، فَهُوَ يُوَثِّقُ كَيْفَ أَنَّ أَعْمَالَ الطَّغْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْأَرْجَنْتِينِيَّةِ (وَبِالرَّغْمِ مِنْ فِتْرَةِ حُكْمِهَا الْقَصِيرَةِ (1976-1983)) لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى اغْتِيَالِ كَثِيرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْاجْتِمَاعِ وَالْأَطْبَاءِ النَّفْسِيِّينَ الَّذِينَ اشْتَبَهُوا بِتَعَاظِفِهِمْ مَعَ الْجَنَاحِ الْيَسَارِيِّ، بَلْ تَجَاوَزَتْ ذَلِكَ إِلَى مَحَاوَلَاتِ مَحْوِ الْمَنَاهِجِ الْمَشْبُوهَةِ فِي الْعُلُومِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالطَّبِّ النَّفْسِيِّ (93-99، 1980/1981، Timerman). يَتَّفِقُ آدَمُ مَيْشْنِيكُ (1985، xix) مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْعَظِيمَ لِلقُوَّةِ الشَّمُولِيَّةِ يَكْمُنُ فِي "قَدْرَتِهَا عَلَى نَقْلِ عَدُوِّ كِرَاهِيَتِهَا وَازْدِرَائِهَا إِلَيْنَا"، بِدَلِّ قُوَّةِ السَّجُونِ وَالْجَزْمَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ.

هَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتُ تَشَدَّدُ عَلَى الطَّمُوحَاتِ الْهَدَامَةِ لِلنَّظَامِ الشَّمُولِيِّ الْمُبَكَّرِ. وَبِغِيَةِ التَّصَلُّبِ وَالتَّمَاسِكِ، عَلَيْهِ إِيقَافُ التِّيَّارِ الطَّبِيعِيِّ لِلتَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ. يَعْزُو الْكَاتِبُ التَّشْيِيلِيَّ أَرِيئِيلَ دُورْفَمَانَ لِلنَّظَامِ بَيْنُوشِيهِ مَا لَا يَقِلُّ مِنْ "إِبْطَالِ الزَّمَنِ، وَتَجْمِيدِ التَّارِيخِ، وَاسْتِعْمَارِ الْحَيِّزِ" (121، 1989، Dorfman). الْكَاتِبُ الْبُولَنْدِيُّ كَازِيمِيرُزُ بَرَانْدِيْزُ يَسْتَعْمِدُ هُوَ كَذَلِكَ الْإِسْتِعَارَةَ الْجَلِيدِيَّةَ: "الدَّوْلَةُ الشَّمُولِيَّةُ الْمُتَجَمِّدَةُ مِنَ الرَّعْبِ، تُوَمِّضُ مِنَ الْبَعِيدِ مِثْلَ كِتْلَةِ جَلِيدِيَّةٍ" (118، 1983، Brandys).

لَكِنَّ النَّظَامَ الشَّمُولِيَّ لَا يَمْلِكُ الْقُدْرَةَ. وَالْوُكُلَاءُ الْمُتَحَمِّسُونَ لِلْعَقِيدَةِ يَنْشِئُونَ دَاخِلَ وَاقِعٍ مَا بَعْدَ الشَّمُولِيَّةِ حَيْثُ يَخْدُمُ الْجَمِيعُ الْأَيْدِيُولُوجِيَا دُونَ أَنْ يَكُونَ أَيُّ مِنْهُمْ مُؤْمِنًا صَادِقًا. مَنظُومَةُ مَا بَعْدَ الشَّمُولِيَّةِ لَهَا قِيْلٌ هِيَ آلَةُ ذَاتِيَّةِ الْحَرَكَةِ وَالِدْفَعِ، يَشْكَلُ فِيهَا حَتَّى الْقَادَةَ السِّيَاسِيَّيْنَ مَجْرَدَ أَسْنَانَ لِلدُّوَلَابِ (أَشْخَاصُ ثَانَوِيَّيْنَ): «فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحْيَانِ يَبَالِغُ الْخَبْرَاءُ الْغَرِيبُونَ فِي الْإِتِّحَادِ السُّوفِيَّيْتِيَّ بِالدُّورِ الَّذِي قَامَ بِهِ الْأَفْرَادُ فِي مَنظُومَةِ مَا بَعْدَ الشَّمُولِيَّةِ، وَيَغْفَلُونَ حَقِيقَةَ أَنَّ الشَّخْصِيَّاتِ الْحَاكِمَةَ فِيهَا لَمْ تَكُنْ، فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْحَالَاتِ (وَعَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْقُوَّةِ الْهَائِلَةِ الَّتِي تَسْتَحُوذُ عَلَيْهَا مِنْ خِلَالِ الْبُنْيَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ لِلقُوَّةِ)، أَكْثَرَ مِنْ مَنْفَذَةٍ لِلقَوَانِينِ الدَّاخِلِيَّةِ لِلْمَنظُومَةِ، وَهِيَ قَوَانِينٌ لَا تَسْتَطِيعُ هَذِهِ الشَّخْصِيَّاتُ التَّفَكِيرَ فِيهَا مَلِيًّا، وَلَا تَقُومُ بِذَلِكَ فَعَلِيًّا. لَقَدْ عَلَّمْتَنَا التَّجْرِبَةُ مَرَّةً تَلُو الْمَرَّةَ أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ الْأُوتُومَاتِيكِيَّ أَكْثَرَ قُوَّةً مِنْ إِرَادَةِ أَيِّ فَرْدٍ كَانَ؛ وَإِذَا مَارَسَ أَحَدُهُمْ إِرَادَةَ أَكْثَرَ اسْتِقْلَالًا فَعَلِيَّةً أَنْ يُخْفِيهَا وَرَاءَ قَنَاعٍ مَجْهُولٍ عَلَى نَحْوِ طَقْسِيَّيْهِ بَغِيَةِ الْحُصُولِ عَلَى فِرْصَةِ دُخُولِ هَرْمِيَّةِ الْقُوَّةِ (Havel, 1979/1985, 34). يَعْزِبُ بَرَانْدِيْزُ عَنْ مَسْأَلَةِ صِيَانَةِ الْمَنظُومَةِ مِنْ قَبْلِ النَّاسِ أَنْفُسَهُمْ عَلَى نَحْوِ مَشَابِهِ: "مِنْ الْمَحْتَمَلِ أَنَّ الْآلِيَّةَ الْأَكْثَرَ جَوْهَرِيَّةً فِي الْمَنظُومَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالشِّيُوعِيَّةِ هِيَ الثَّنَائِيَّةُ الْمُثِيرَةُ التَّالِيَّةُ: النَّزْعَةُ التَّظَاهَرِيَّةُ، وَإِلْغَاءُ الذَّاتِ" (1983، 94). بِحَسَبِ هَذَا التَّحْلِيلِ، إِنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ الْجَمَاعِيَّ الذَّاتِيَّ قَدْ اِحْتَلَّ مَكَانَ أَيْدِيُولُوجِيَا تِيمِيرْمَانَ حَوْلَ

الكرهية، وفكرة كونراد وكاردوسو حول الرغبة في الحصول على القوة.

التذير Atomization

الفروق بين الكتاب من شرق أوروبا ونظرائهم من أمريكا الجنوبية هي مسألة شعور عام أكثر من كونها مسألة تحليل. في شرق أوروبا، الدبابة هي رمز القمع والاضطهاد؛ أمّا في أمريكا اللاتينية فرمز ذلك هو زنزانة التعذيب. على مستوى التعبير الشخصي، يعبر الأمريكيون الجنوبيون عن خوف جسدي من الألم، بينما يتمثل كابوس الأوروبيين الشرقيين في نوع من الكلاستروفوبي (الخوف من الأماكن المقفلة) الذهنية.

لكن عندما يعبرون عن مخاوفهم على المستوى الاجتماعي، لا على المستوى الشخصي، ثمة تشابه: الخوف من التذير، أي أن يُعزل كل فرد عن جميع أترابه من خلال دسائس ومؤامرات النظام. عبر عالم الرياضيات التشيكي الكاثوليكي فاتسلاف بيندا عن هذا الأمر بالمفردات التالية: «الستار الحديدي لا يكون فقط بين الشرق والغرب، إذ يفصل كذلك بين الأمم في الشرق، وبين المناطق، وبين المدن والقرى، وبين المصانع، وبين العائلات، وحتى بين الأفراد داخل تلك الكيّنونات، عن بعضهم البعض» (Benda, 1988, 218). بدوره، يتحدث كونراد عن الستار الحديدي كما لو كان هذا "في رؤوسنا" (Konrad, 1984, 112). يصوغ هافيل المسألة بمفردات أكثر وجودية: "الجهاز ما بعد الشمولي يمارس بطشاً شاملاً تجاه الأشخاص، ويقف الأفراد في مواجهة ذلك لوحدهم، معزولين ومنبوذين". (Havel, 1979/1985, 67). يصف أريئيل دورفمان التشيكي تحت حكم بينوشيه بكلمات جدّ مشابهة: "معزولون عن بعضهم البعض، ووسائل الاتصال بينهم مشوشة، وعلاقاتهم مبتورة، وحواسهم مسدودة بالخوف" (Dorfman, 1985a).

يربط هافيل ودورفمان بين الفرضية العامة أنّ "النظام" أو "الجهاز" يرغبان في التذير، والنزعة الاستهلاكية الحيادية للفرد المعاصر (REF Dorfman). وهكذا، وبحسب تقاليد مدرسة فرانكفورت، يتعامل الاثنان مع مجتمعاتهما كحالة مرضية لظاهرة أكثر عمومية. "ثمة في الإنسانية العصرية نزعة ما تجاه خلق هذا النوع من الجهاز... بعض الروابط مع عدم الرغبة العامة لأفراد ذوي توجه استهلاكي للتضحية بقناعات مادية". يمكن عندها النظر إلى شرق أوروبا (أو أمريكا اللاتينية في الواقع) كمن تُشكّل "نوعاً من التذير للغرب، تبوح له بميولها الخفية" (Havel, 1979/1985, 38-39).

يتطرق جاكوبو تيميرمان إلى التذير من خلال عنوان كتابه "سجين بلا اسم، زنانة بلا رقم". في الواقع كان تيميرمان أحد أشهر سجناء الضمير الأرجنتينيين، وقد ساهمت شهرته الدوليّة في إطلاق سراحه نهائياً. على الرغم من ذلك، شعر بمعاني العزلة والفصل منذ أيام اعتقاله الأولى. يستهلّ تيميرمان كتابه بالتجربة الحاسمة لإحدى الليالي حيث حافظ مع سجين مجهول على علاقة بالعينين لمدة ساعات لأنّ ثقباً صغيرة في زنانتيهما المجاورتين أبقيت مفتوحة: "كنت أخي، ووالدي، وابني، وصديقي. أو ربّما أنت امرأة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فقد أمضينا تلك الليلة كعاشقين... هذه الحركة المرتعشة برهنت على نحوٍ قاطع أنّني لست الناجي الوحيد على الكرة الأرضيّة وسط هذا الكون من القيمين على التعذيب والتنكيل" (Timerman, 1980/1981, 5-6).

مركبات المجتمع المدني الأولي

التضامن

بمفردات أقل شاعريّة، شدّدت الكثير من الوثائق على أهميّة الصداقة والتواصل كخطّ الدفاع الأخير، ونقطة الانطلاق الأولى نحو المجتمع المدني، قبل-وما وراء- ولادة المزيد من التشكيلات السياسيّة العلنيّة.

وبحسب أستاذ العلوم السياسيّة البرازيليّ فرانسيسكو ويفورت، إنّ «اكتشاف حقيقة أنّ السياسة تعني أكثر من الدولة بدأ مع حقائق الحياة البسيطة للضحايا. في أكثر اللحظات حلقةً، وجب عليهم استخدام ما وجدوا من حولهم. لم تكن هناك أحزاب كي يذهبوا إليها، ولم تكن هناك محاكم تشكّل مصدرًا للثقة. في الأزمنة الصعبة، شكّلت العائلة والأصدقاء والزملاء من العمّال الملاذّ الأساسيّ. وإذا كانت هناك فرصة قانونيّة للدفاع، كان عليهم البحث عن محام باسل مقدام. وعلاوة على هذا كلّ، كان بمقدور كلّ من تعرّض للاعتداء والقمع أن «يشتكي للمطران» دائمًا - كما يقول المثل البرازيليّ -. عمّ نتكلّم إن لم يكن عن المجتمع المدنيّ، على الرغم من أنّنا ما زلنا في المستوى الفرديّ من العلاقات بين الأشخاص؟» (Weffort, 1983/1989, 347). ويكتب كونراد بدوره ما يلي: «مكّننا الانسحاب نحو دوائرنا الخاصّة المحتشدة من الصمود حتّى في أكثر أعوام النظام الدكتاتوريّ شراسةً. لم نعش في الحقيقة في حالة ثابتة من التوتر لأننا تمكّنا في الأمسيات من البقاء معًا. لقد تحدّثنا كثيرًا؛ احتشدنا في مخابئنا، وعاشنا نوعًا من دفء موقد المخيمّات الصيفيّة» (Konrad, 1984, 203). ويشير لاحقًا أنّ اسم «تضامن» الذي أطلق على أكبر حركة ديمقراطيّة في شرق أوروبا لم يكن وليد المصادفة (Konrad, 1984, 195).

العيش داخل الحقيقة

لكن ثمة في هذا المجتمع المدنيّ الجزيئيّ ما هو أكثر من التضامن أو «دفع الموقد». من المركبات المركزيّة الأخرى، التي تُكرّرها الكثير من المصادر، ذلك المتعلّق بالتواصل، بداية في العمل السريّ، ولاحقًا في دوائر آخذة بالاتّساع. يحمل الأمر بعدين اثنتين: الأوّل هو الإصرار على «حقيقة» لا يقبلها النظام.

في هذا السياق يشرح الكاتب البولوني كازيميريز برانديس التحوّل من محاولة الكتابة التي ترضي الرقيب إلى الكتابة للمجلة المستقلة الجديدة Zapis: "هل نضلل الطاغية أم هو الذي يضلّلنا؟ أليس صحيحاً أننا، في مقابل فرصة نشر شعرنا، قد تنازلنا عن عرض القيم التي يتضمّنها الشعر، والأمور التي يثيرها؟ إذا كان الأمر كذلك، فقد يعتقد المرء بأننا ندفع ثمنًا باهظًا للغاية" (Brandys, 1983, 43; ، راجعوا كذلك 2000 Bates).

على هذا النحو نشأت منظّمة Madres de Plaza de Mayo ("أمّهات ساحة مايو")، في البدء بحثًا عن أبنائهنّ، كلاًّ لوحدها، ومن ثمّ "الجميع من أجل جميع الأبناء" (Diago, 1988, 119). في السنوات الأولى، قمن بكتابة معلومات حول أبنائهنّ المفقودين على الأوراق النقدية، بغية تحقيق أكبر قدر من الانتشار (Diago, 1988, 122). بعد اختفاء قائدتهنّ الأولى (واغتياها على الأرجح) أزوسينا فيلافلور، اتّخذت الأمّهات القرار الصعب بمواصلة الاحتشاد في ساحة مايو، وفي ساحات المدن الأخرى (-Gorini, 2006, 186-187). شكّل هذا الأمر قرارًا إستراتيجيًا انطلق من الحسابات القائلة بأنّ العلنيّة في حالة الغياب التامّ للأمان قد توفّر فعليًا أمانًا أكثر من السريّة. بالإضافة إلى ذلك، شكّل الأمر قرارًا مبدئيًا بأنّ القضية العادلة لا ينبغي لها أن تتحوّل إلى العمل السريّ (Diago, 1988, 123; Madres, 2006, 31-32). على الرغم من أنّ الكثير من أعمال فانتسلاف هافيل تنتمي إلى التيار الإنشائيّ، أو لتيار ما بعد الحداثة، فهو يشدّد على إيمان مبهم بـ "العيش داخل الحقيقة"، أي التشديد بانفتاح على عدم إيمان الفرد بالأيديولوجيا الرسميّة. هافيل وأعضاء آخرون في وثيقة 77 (Charta 77) باللغة التشيكيّة-مبادرة مدنيّة غير حكوميّة في تشيكوسلوفاكيا بين الأعوام 1977-1992، وسُمّيت كذلك على اسم وثيقة من العام 1977) يؤكّدون مرّة تلو الأخرى أنّ قوّة الإصلاحيين لا تكمن في عددهم (الضئيل)، بل في حقيقة أنّهم فرضوا أنفسهم، وأوصلوا للآخرين معتقداتهم الرافضة. كلّ من يرفض الاعتراف بالجهاز «يُنكره من حيث المبدأ، ويهدّده في كينونته» (Havel, 1979/1985, 40; ، راجعوا كذلك: Brandys, 1983, 56).

جاكوبو تيميرمان حافظ هو كذلك على صحيفته La Opinion ("الرأي") مفتوحة، وواصل طباعة معلومات حول الأشخاص المفقودين، ويقول: "أعلم أنّني أنقذت حياة البعض، وأعتقد بأنّ آخرين قد قُتلوا لمجرّد أنّ La Opinion طالبت بمعلومات عنهم وعن أماكن وجودهم. لكن يبدو لي الآن، وبعد مضيّ الكثير من الوقت، أنّ هذه المعركة

كانت جديرة بأن تخاض، إذا كانت هناك معركة على الأقل، على الرغم من جنينيتها وعدم نضوجها“ (Timerman, 1980/1981, 28). أريئيل دورفمان عبّر عن إعجابه بشجاعة وجدّد من واصلوا مواجهة النظام، ومع ذلك فقد أورد ملاحظته الكئيبة التي مفادها أنّ الاحتجاجات المتكرّرة (لكن الضئيلة) امتلكت لسنوات عديدة ”جودةً شعائريّةً ودوريّةً“ لـ ”مسرحيّة أخلاق أُخرجت على متفرّجين كانوا على درجة من الرعب لم تسمح لهم بالالتحاق، أو على قوّة مسلّحة خلف جدران لا تُمكن من الاستماع“ (Dorfman, 1988).

التعدّديّة

لكن بينما تشدّد هذه الأصوات على التعبير المفتوح للمعارض، يتمحور آخرون بدرجة أقلّ في العلنيّة، وبدرجة أكثر في التوكيد المجدّد على التعدّديّة وتبادل الأفكار كقيمة بحدّ ذاتها. تميّز مجموعة «وثيقة 77 نفسها كـ»مجتمع مفتوح لأشخاص ذوي قناعات مختلفة، وآراء مختلفة، ومعتقدات مختلفة« (تصريح وثيقة 77). يضمّ أعضاؤه مناصرين لثقافة البوب (pop culture)، وأفرادًا من خلفيّات كاثوليكيّة وبروتستنتيّة، ومثقفين ماركسيّين سابقين. مع ذلك، إنّ ظلال الاختلاف بين المقاومين التشيكوسلوفاكيّين في بناء مصطلحات ”مؤسّسات موازية“، ”ثقافة ثانية“ أو ”مجتمع مدنيّ“ (Benda et al, 1988)، تبدو للقارئ العصريّ كاختلافات جدّ ضئيلة. ويبدو أنّ هؤلاء قد ناقشوا وحلّلوا هذه الخلافات من أجل متعة عدم الاتّفاق بينهم، وتذوّقوها كنوع من التمرين في معارضة الأيديولوجيا الأحاديّة. يقترح نظيرهم المجريّ كونراد ما يلي: ”الجدل النظريّ مشرّف أكثر من صراع القوّة. سنصبح أمة بالغة إذا بدأنا بتعدّديّة عقائديّة كتهيئة لتعدّديّة سياسيّة ستأتي بفعل الزمن“ (Konrad, 1984, 182). هذا الأمر يخلق ”بحرًا لا يمكن التحكم به- من المحادثات الشخصية“ بغضّ النظر عن الدولة أو الحكومة (Konrad, 1984, 198). من المهمّ التحقّق من أنّ هذه الصيغة المثاليّة من التعدّديّة لا تعكس بالضرورة الواقع في المجتمع المدنيّ. يضاف إلى ذلك أنّ التجربة في بولندا (حيث جرى بتر الديمقراطية الداخليّة والجدال داخل حركة ”تضامن“ في اللحظة التي بدأت الحركة تتفاوض بجديّة مع الحكومة (Staniszki, 50))، ربّما تعكس ظاهرة واسعة للغاية.

في أمريكا اللاتينيّة، حيث الأنظمة الشموليّة أقلّ كمالاً وذات تاريخ أقصر، جرى النظر

إلى التعددية كمشكلة عملية وكقيمة بحد ذاتها (Dorfman, 1987, 113; Garreton, 269; 275). ومع ذلك، يمكن الادعاء أنّ التشديد على أهميتها جرى بصورة غير مباشرة من خلال رفض العنف (راجعوا أدناه).

اللاعنف

العنف هو الأسمى والأرفع كما يتجسد الأمر لدى الكثير من الكُتاب في أمريكا اللاتينية. يصف تيميرمان الأرجنتين، لا في مرحلة حكم الطغمة العسكرية فحسب، بل تاريخياً، كمن تمتلك قدرة غير محدودة على العنف الممزوج بغياب القدرة السياسية على التعددية. ويكثي الإرهاب والعنف «روح الإبداع الكامن، روح الخيال والوجدان والتعبير الأيروي» للأمة الأرجنتينية (Timerman, 1980/1981, 17). يطرح بعدها السؤال التالي، والذي يمكن اعتباره أحد الأسئلة المركزية لهذه المقالة: «هل يستطيع المجتمع المحلي لوحده، وبدون تدخل خارجي، أن يحول دون التحام وتمازج إحدى النزعتين الفاشيتين مع المؤسسة العسكرية الأرجنتينية؟» (Timerman, 1980/1981, 21)

فرانسيسكو ويفورت الذي كتب في البرازيل بعد أن بدأ النظام العسكري «بالانفتاح»، يجيب عن هذا السؤال بالإيجاب المطلق. يصف ويفورت التاريخ الحديث للبرازيل حيث كان التعبير الرئيسي للسياسة (يمينياً كان أم يسارياً، وعلى غرار الأرجنتين في مرحلة ما قبل الطغمة العسكرية)، بتعابير العنف: «لكن هذا العنف اتخذ أحجاماً هائلة» تحت النظام العسكري اليميني (Weffort, 1983/1989, 341). هذا العنف المستشري أخاف الحكومة بنفس الدرجة التي أخاف فيها المعارضة تقريباً، إلى درجة تولدت معها «مساحات من الإجماع على مسألة القضاء على الإرهاب» (Weffort, 1983/1989, 345). هذا الإدراك العميق هو الذي أدّى (بحسب ويفورت) بلاعبين سياسيين مختلفين إلى «اكتشاف المجتمع المدني كفضاء سياسي» (Weffort, 1983/1989, 345). أمّهات ساحة مايو أكدّن بدورهنّ ومن خلال إعلان المبادئ أنّهنّ «يقفن ضدّ العنف وضدّ جميع أشكال الإرهاب، إرهاب الدولة والإرهاب الخاصّ على حدّ سواء» (Madres, 1979). ذاك موقف لم يكن بعض أبنائهنّ ليوافقوا عليه قبل اختفائهم.

بحسب كونراد، وبدرجة أكبر ممّا لدى ويفورت، ليس المجتمع المدني مجرد خيار لعدم العنف، بل هو النقيض التام للعنف: «المجتمع العسكري هو الواقع، أمّا المجتمع المدني فهو اليوتوبيا» (Konrad, 1984, 92). وعلى العكس من مصادر أخرى، وبتشابه

أكبر مع ناشطي السلام الغربيين في نفس الفترة التاريخية، إنَّ كابوس كونراد أقلَّ من البندقية أو معسكر الاعتقال، أو زنانة التعذيب، وأكثر من ”أوشفيتس العالمي“ للفناء النووي (Konrad, 1984, 96). التأمّلات حول العنف تؤدّي دورًا أقلَّ في أعمال الأوروبيين الشرقيين الآخرين، لكن استنتاجاتهم مماثلة؛ فهم كذلك اختاروا المقاومة غير العنيفة لأسباب «واقعية» وأخرى أخلاقية. ويقول هاغيل متأثرًا بغاندي إنَّ «المستقبل الذي يضمّنه العنف قد يكون أسوأ ممّا هو كائن الآن في الواقع. بكلمات أخرى: إنَّ المستقبل سيوصم على نحوٍ مُهلك بنفس الوسائل التي تُستخدم لحمايته». (Havel, 1979/1985, 71; see also Simecka, 1988, 225).

على الرغم من ذلك، من الضروريّ الإقرار بأنَّ هذا النفور الواسع الانتشار لا يعني بأيّ شكل من الأشكال الردّ المحتوم على الإفراط في العنف. يصف أريئيل دورفمان كيف أصبحت «أيادينا النظيفة» شعارًا مهيمناً في المظاهرات المناهضة لبينوشيه في العام 1985. ويعتقد دورفمان أنّ معظم التشيليين يرفضون الحلّ العنفيّ، من منطلقات واقعية و «لأسباب أخلاقية أعمق». ينهي دورفمان هذه القطعة بقوله «ثمّة حدّ لصبرنا. فليبق ذلك رهن الذاكرة في المستقبل بأننا لو أُجبرنا على اللجوء لأساليب أخرى لتحرير أنفسنا، فإننا نريد أن نبقى أيدينا نظيفة» (Dorfman, 1985b). بعد أقلّ من عام، وبعد محاولة فاشلة لاغتيال بينوشيه، كتب أنّه ”يبدو أنّ الآمال في انتقال سلمي للديمقراطية قد تحطّمت تمامًا“، وأنّه بينما ربط الحزب الشيوعيّ التشيليّ نفسه بالأساليب السلمية، فإنّ الكثيرين ممّن ينتمون إلى اليسار الراديكاليّ أخذوا يؤمنون بأنّ المقاومة المسلّحة هي الطريق الوحيد لتحطيم النظام. يُنهي دورفمان مقالته بالمقولة التالية: ”المزيد من العنف سيولّد المزيد من العنف. هل أصبح الوقت متأخراً؟“ (Dorfman, 1986).

وكما نعلم جميعاً، وبإدراك متأخّر، إنّ التغيير في تشيلي كان سلمياً على نحو كبير، لكن ينبغي لكلمات دورفمان أن تذكّرنا أنّ الحديث لا يدور عن تعزيز المؤسسات لنفسها هنا، بل -ربّما- عن قوّة المقاومة.

في بحث لاحق، أنوي تتبّع تلك الأصوات المغمورة والمحجوبة -أصوات هؤلاء الذين أيّدوا الحلول العنيفة-، وفحص حوافزهم، وفحص الموانع التي حالت دون أن يصبحوا المركزيين في الحالة المتناولة.

حول "الاستقلال" والأشكال التنظيمية

ثمة أجيال لاحقة من الباحثين تعاطوا مع الناشطين الأوروبيين الشرقيين والأمريكيين اللاتينيين على أنهم المسؤولون عن النظرة "الأنقى" لمجتمع مدني خالٍ من باثولوجيا (أمراض) الدولة والسوق (Chandhoke, 2002, 36-37; Keane, 2005, 26). النظرة الثاقبة في الأفكار الفعلية التي حملها هؤلاء تبين مدى خطأ هذا الادعاء.

في العام 1987، قام عالم اجتماعي غربي بطرح سؤال على عدد من المنشقين التشيكوسلافكيين حول ما إذا كانوا يعتبرون المصطلح «مجتمع مستقل» ذا صلة وأهمية بالنسبة إلى ظروفهم. كان ردّ هؤلاء على هذه المسألة مشوباً بالكثير من الحذر. وادّعى فاتسلاف بيندا أنّ ما أطلق عليه اسم الأنظمة المتوازية لا يتجاهل تماماً البنى الاجتماعية الرسمية، وأنّ المفهوم المتوازي «يشدّد - عوضاً عن ذلك - على التنوع، ولكن ليس الاستقلال التام» (Benda, 1988, 217). المنظر السياسي ميلان سيميكا ادّعى أنّ الفرد يستطيع التحدّث عن «التفكير المستقل»، لكن من المؤكّد أنّه لا يمكن التحدّث بعد عن المجتمع المستقل (Simecka, 1988, 222). الصحافي السابق جيرى داينستباير ادّعى أنّ مفهوم «المجتمع المستقل»، وعلى العكس من المجتمع المدني، يتضمّن دلالات غير مرغوب فيها وغير واقعية، تستطيع الدولة، لا بل ينبغي عليها «تجفيفها» (Dienstbier, 1988, 230). فاتسلاف هافيل أشار أنّ هناك تسلسلاً للتبعية والاستقلال، ولكن «المناطق المستقلة نسبياً» تُغني المجتمع ككل (Havel, 1979/1985, 237). يصف الطبيب النفسي والكاتب المسرحي ماركو أنتونيو دي لا بارا نفس التلوّث والانبعاث النسبي وصفاً أكثر شاعرية في مقدّمة له لألبوم صور في حقبة بينوشيه: "كنا مترددين ومنحرفين؛ نخفي أيدينا ونطأطئ رؤوسنا. قلّة هم من رفعوا أصواتهم عالية، ومن وقفوا منتصبين القامة. لكن في نفس الوقت، هذه الصور تُظهر أنّ البلاد لم تستسلم، وبقيت قلوبنا حيّة، وبقيت الحياة نابضة" (Parra, 1990, 14-15).

القرارات المتعلقة بالأشكال التنظيمية التي ينبغي على تجليات المجتمع المدني أن تتخذها أصبحت مسألة محكومة بالظروف البراغماتية أكثر من كونها مسألة مبادئ. إطلاق اسم «منظمة» وتسجيل الانتساب قد يعزّزان المخاطر التي تحيق بالأعضاء. في بعض الأحيان لم يُسمح بتسجيل المنظمة قانونياً، ولكن عندما سُمح بالأمر توافرت أفضليّات عملية مثل إمكانية جمع الأموال والحصول عليها باسم المنظمة (Madres, 1979; Vargha, 1985). وعلى الرغم من أنّ قرارات كهذه قد تحمل استحقاقات سياسية كذلك، يبدو أنّ

المسألة لم تحمل أهميّة أساسيّة بالنسبة لأنصارها. الموقعون على المعاهدة 77 وأمّهات ساحة مايو أولوا أهميّة سياسيّة للطبيعة الجماهيرية لنشاطاتهم، وللانوجاد في الحيز العامّ بغية إحضار الشهادات. وعلى الرغم من التباينات الكبيرة بينهما، تشدّد الحركتان بصورة واضحة على عدم كونهما حركتيّ معارضة سياسيّة. المعاهدة «لا تشكّل قاعدة لأيّ نشاط سياسيّ مُعارض» (تصريح معاهدة 77). «لا تحرك الأمّهات أيّة دوافع سياسيّة» (ترجمتي الخاصّة 1979, Madres).

بعد مضيّ ما يقارب العامين على المظاهرات، قرّرت الأمّهات تسجيل أنفسهنّ كجمعيّة مدنيّة. من ناحية أخرى، صمّمت معاهدة 77 على أنّها «ليست منظّمة؛ وليست لديها أنظّمة أو أجسام ثابتة، ولا عضويّة رسميّة. وهي تعانق كلّ من يتفق مع أفكارها، ويشارك في أعمالها، ويدعمها» (تصريح معاهدة 77). لكن بحسب قاسلاف سيرني (أحد واضعيها)، «الاعتبارات حول كفيّة إدارتها، وأي شكل ستأخذ... قد تتغيّر... ويتعلّق الأمر باعتبارات الحاجة، والملاءمة، وقدرة التأثير» (Cerny, 1988, 133).

تُشكّل حركة «تضامن» البولنديّة مثلاً عينيّاً لهذا الأمر. وبحسب جادويكا ستانيزكيس (أحد مستشاريها الذين جاؤوا من صفوف المثقّفين المنشقّين)، تطلّبت ظروف تطوّرهما «مساراً مؤلماً من حشر موجة الاحتجاج الراديكاليّة، وحرب الطبقات داخل معادلة «النقابة العماليّة»، بينما كانت تتأرجح في الواقع هي بين كونها حركة جماهيرية وكونها «حزباً سياسياً للناشطين» (Staniszki, 17; 23).

يبدو إذاً أنّ الشكل التنظيميّ هو مسألة نفعيّة، وليس مركّباً جوهريّاً في المجتمع المدنيّ داخل النظام الشموليّ.

إستراتيجيات وطموحات

الاحتكام إلى القانون وحقوق الإنسان

من الناحية العمليّة، استخدمت جميع المصادر الاحتكام للقانون، و «سيادة القانون» بعامّة، كمبدأً مساعد لها. اعتمد تصريح مبادرة 77 اعتمادًا كليًا على هذا المبدأ، ويُسْتَهْلُ بتحديد أنّ المعاهدة الدوليّة للحقوق المدنيّة والسياسيّة (ICCPR) والمعاهدة حول الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة (ICESCR) قد أُدرجت في القانون الوطنيّ التشيكوسلوفاكيّ في العام 1976، ومن ثمّ تتوجّه إلى تعداد مطوّل لكيف أنّ بعض الحقوق المُدرّجة في هذه المعاهدات قد انتهكت عمليًا في تشيكوسلوفاكيا (تصريح مبادرة 77). تشير الأمّهات في تصريحهنّ إلى أنّهنّ لا يطالبن بالحرّيّة لأبنائهنّ، بل يطالبن بأن يُتعامَلَ معهم وُقُوق القانون، بما يتيح معرفة أماكن وجودهم، وطبيعة التهم الموجهة إليهم، وأن تجري محاكمتهم بحسب المعايير القانونيّة وتوفير حقّهم في المرافعة القانونيّة، وبالأّ يجري تعذيبهم، وأن يوضعوا في ظروف اعتقال ملائمة، إلخ... (Madres, 1979).

كانت المجموعتان تدركان تمام الإدراك أنّ السلطات لم تكن جادّة في التزامها بالمعايير القانونيّة. لكن النقطة التي يطرحها هافيل، على سبيل المثال، أنّه على العكس من «بعض الدكتاتوريات العابرة التي يديرها قطاع طرق أوغنديّون⁴»، تحتاج الشموليّة البيروقراطيّة إلى «القوّة المتماسكة الطقسيّة» للشكل القانونيّ: «فهي تخفي قاعدة ممارسة القوّة بالحلّة الشريفة لمفردات القانون» (Havel, 1979/1985, 75; 73). بدوره يعتبر دورفمان الاستفتاء الشعبيّ الذي أعلن عنه بينوشيه منطلقًا بنفس الدوافع والاعتبارات: محاولة للحصول على مصادقة علنيّة لـ «هيكلّيات أكثر استقرارًا، ولديمومة القمع» (Dorfman, 1987, 114). ويتساءل دورفمان: «ما هي الحدود التي ينبغي أن توضع على مشاركة الفرد في الجهاز القانونيّ الذي يرفضه؟ هل من الأفضل الامتناع؟ أم ربّما من الأفضل تخريب الجهاز من الداخل؟».

فضّل هافيل والإصلاحيّون الخيارَ الثاني بوضوح: «الاحتكام المداوم وغير النهائيّ للقوانين، لا للقانون المتعلّق بحقوق الإنسان فحسب، بل لجميع القوانين، لا يعني قطعًا

4 يقصد هافيل بطبيعة الحال حكم عبيدي أمين الوحشيّ والقصر والغريب الأطوار لأوغندا. على نحو مثير للانتباه، إنّ «الديمقراطيّة غير الحزبيّة» ليوويري موسيفيني الذي يتقلّد زمام الحكم منذ العام 1985 أقرب بكثير إلى النظام البيروقراطيّ الذي يجري توصيفه في هذه الدراسة، ويظهر المراعاة الظاهريّة وغير الحقيقيّة للقانون كما يصفها هافيل.

أنَّ مَنْ يقومون بذلك يستسلمون لوهم مُفادُه أنَّ القانون في جهازنا يختلف عمَّا هو في الحقيقة. إنَّهم يدركون جيِّدًا الدور الذي يُوِّدُّه، ولكن لأنَّهم يعلمون تمام العلم كيف يعتمد النظام على القانون بشكل يائس، وعلى الصيغة «الشريفة» للقانون، لذا فهم يعرفون ما هي الأهمِّيَّة البالغة التي تحملها هذه الاحتكامات» (Havel, 1979/1985, 76). الالتزام الظاهري وغير الحقيقي المحدد سلفًا، والأنظمة غير المشخصة، والتي تعتمد على الأعراف القانونيَّة الدوليَّة والقوميَّة، تمنح الناشطين دفعات معيَّنة عندما يعبرون عن أنفسهم بهذه اللغة.

يشرح فرانسيسكو ويفورت كيف عُطِّل القانون في البرازيل في القرن العشرين من خلال تكثيف الـ 'casuismos' (الفذلَّة القانونيَّة): الاستخدام الأدائي للقانون من قبل كلِّ مَنْ يسيطر على زمام الحكم. وعلى الرغم من ذلك، كانت الموضوعات الأكثر ثباتًا في السياسة البرازيليَّة منذ العام 1968 هي إعادة بناء «دولة القانون» (Weffort, 1983/1989, 342). ويدَّعي أنَّه على الرغم من مركِّبات القانون اللبراليَّة، فقد عَنَت العناصر اللبراليَّة في صفوف النظام وفي صفوف اليسار أمورًا مختلفة بهذا المصطلح. لقد كان الأمر نوعًا من الغموض الخلاق والذي تجمَّع في نهاية الأمر داخل «ظلال من الطموحات الديمقراطية العامَّة ذاتها» (Weffort, 1983/1989, 343). معظم المجموعات التشيليَّة قرَّرت في نهاية المطاف الاشتراك في الاستفتاء الشعبي الذي قرَّره بينوشيه، ومنحه واقعيَّة كبيرة إلى درجة أنَّ بينوشيه لم يتمكَّن من التحكُّم به أو التلاعب به كما توقَّع دورفمان سابقًا.

العلاقة مع «المجتمع الدولي»

يسأل يعقوبو تيميرمان مباشرة بعد سؤاله المقتبس سابقًا عن قدرة المجتمع الأرجنتينيِّ الذاتيَّة للتغلَّب على الفاشيَّة: «هل التعاون ممكن مع المجتمع الدوليِّ بغية... تمكين الأرجنتين من الانخراط مجددًا في المجتمع المتحضَّر؟» (Timerman, 1980/1981, 21). هذا هو السؤال الأكثر تكرارًا في الغرب في كلِّ ما يتعلَّق بالأنظمة الشموليَّة، يصحبه جدل خبيث حول مصطلح «المجتمع المتحضَّر» التالف، ومن يتحمَّل ذنب عدم «تحضُّر» مجتمعات معيَّنة. لكن تيميرمان يكاد لا يحاول الإجابة عن سؤاله هذا، ومعظم المصادر التي يجري التطرُّق إليها هنا لا تُولي على نحو مستهجن ومستغرب هذا السؤال أيَّ اهتمام.

الأوروبيُّون الشرقيُّون، وعلى رأسهم كونراد، يُظهرون بطبيعة الحال إدراكًا للعلاقة بين مآزقهم القوميِّ والسياق الأوسع للتنافس بين القوى العظمى. في الواقع، لا يطلق

كونراد على المشكلة اسم «الشيوعية» أو «الشمولية» بل «يالطا» (نسبة للاتفاقيّة الموقّعة بين الاتّحاد السوفييتيّ بزعامة ستالين، وبريطانيا بزعامة تشيرتشل، والولايات المتّحدة الأمريكيّة بزعامة روزفيلت، في مدينة يالطا السوفييتيّة الواقعة على شاطئ البحر الأسود، وذلك في العام 1945. جرى بموجب هذه الاتفاقيّة تقسيم نفوذ وسيطرة الدول العظمى في دول أوروبا المختلفة - المترجم). ولكن بسبب إدراكهم أنّ حالتهم عالقة، وأنّها خارجة عن سيطرتهم، فقد توجّهوا لإصلاح مجتمعاتهم من الأسفل نحو الأعلى، وأولّوا الأمر أفضليّةً عليا (راجعوا على سبيل المثال: Havel, 1984, 116-124; Konrad, 1984, 89/1979). لا يطلب هؤلاء من الحكومات الغربيّة أو من الرأي العامّ الغربيّ "القيام" بشيء محدّد. في الواقع، وعند توصيف التأثير المكهرب لزيارة البابا يوحنا الثاني في العام 1979 على الجمهور البولنديّ، يكتب براندايس ما يلي: «نصنع من أنفسنا أناساً سخفاء عندما نرشد الأمريكيّين أو الفرنسيّين حول أفضل طرق التفكير والتصرّف. ماضينا يختلف عن ماضيهم؛ لا نملك أيّ حصّة في حياتهم... لكنهم كذلك لا يملكون أيّة قاعدة لإرشادنا حول أفضل الطرق للتفكير والتصرّف، فهّم حتّى يعرفون أقلّ حولنا» (Brandys, 1983, 83).

وعلى الرغم من مَوْضعة بلادها في مسار معاكس لخلفيّة نظريّة التبعية (Serra, 1989; Cardoso, 1979; 1983/1989)، وإدراكها للتدخّل الأمريكيّ (في الانقلاب التشيليّ على وجه التحديد)، لم يكن لدى المصادر الأمريكيّة اللاتينيّة أيّ توقّعات أو طلبات من الرأي العامّ الأمريكيّ والأوروبيّ أو حكوماته.

على الرغم من ذلك، يبرز البعد الدوليّ بطريقة مغايرة: في التعريف الذاتيّ للكثير من الشخصيات التي نوقشت هنا. جانوس فيرچا Janos Vargha يستهلّ خطاب استلامه لجائزة رايت ليفيلهوود (جائزة نوبل البديلة - المترجم) بقصّة من رحلات جوليفير، ويتطرّق إلى مشاريع السدود المؤذية في البرازيل ومصر، وألمانيا الغربيّة، ونيوزيلندا، وسريلانكا والاتّحاد السوفييتيّ، والنشاط ضدّ السدود في الفلبين والاتّحاد السوفييتيّ والنمسا، قبل أن يصف مجموعته وهي «دائرة الدانوب» (Vargha, 1985). إنّا هو يوضع نفسه ومجموعته في سياق الحركة العالميّة المناهضة للسدود. يستخدم يعقوبو تيميرمان أمثلة من ألمانيا النازيّة والاتّحاد السوفييتيّ المعاصر لتحليل الحالة الأرجنتينيّة، ويعرّف نفسه (مُشيّعاً الحيرة لدى مضطهديه) بأنّه لبراليّ دوليّ وصهيونيّ دوليّ (Timerman, 1979/1985). يستوحي أريئيل دورفمان الكثير من أعماله الصغيرة

من خطاب مارتين لوثر كينج الشهير "لدي حلم"، وروايات غافريئيل چارسيا ماركيز، وأعمال أخرى -ولا سيّما مصادر أدبيّة من جميع أرجاء العالم ذات صلة بالمأزق في تشيلي (راجعوا -على سبيل المثال-: Dorfman, 1983; 2003).

جيورجي كونراد هو الذي يمنح التماثل مع أشخاص ذوي توجّهات فكريّة متشابهة مكاناً واضحاً في كلّ ما يتعلّق بإعادة البناء المحليّة للمجتمع المدنيّ: «السفر إلى خارج البلاد، وبناء علاقات الصداقة مع آخرين من وراء الحدود -تلك بعض مرّكبات نضال المثقّفين من أجل الحرّيّة؛ يشكّل التضامن الدوليّ لأصحاب الحرف تحالف الحماية المتبادلة» (Konrad, 1984, 212). لكنّه لا يعني بذلك ما نميل إلى عمله الآن عندما نثير «مجتمعاً مدنيّاً عالميّاً» بمفردات أدائيّة، بل بالعكس:

«علينا الامتناع عن التحوّل إلى مسرح كبير لعمليّات من أجل وسائل الإعلام العالميّة... مصادقة الرأى العامّ العالميّ، وعدم مصادقته، هما من الأمور العابرة والزائلة، وصرعة عابرة... علينا منح وسائل الإعلام العالميّة دوراً محدوداً، كقوّة احتياطيّة في مشروعنا» (Konrad, 1984, 164).

بدل ذلك، يبدو أنّ التعريف الذاتيّ كـ «مواطن العالم» في مواجهة وحشيّة وقسوة الدولة يحمل دلالة رفع المعنويّات.

توقيت التحول الديمقراطي

على الرغم من ندرة القدرة على تحديد الفترة التي تبدأ فيها عمليّة الدمقرطة، وأوان استكمالها -إذا استُكملت أساساً-، ثمّة تناقض في مقارنة التجربة الشرق أوروبية مع تجربة دولتين على الأقلّ في أمريكا اللاتينيّة. الهيمنة طوال عقود طويلة من قبل حزب الدولة على دول شرق أوروبا استبدلت على نحو مفاجئ، وبدون سابق إنذار، بسلسلة من الديمقراطيات المتعدّدة الأحزاب، دون منح الأحزاب الشيوعيّة دوراً خاصّاً، بينما الدكتاتوريات العسكريّة ذات العمر الأقصر في البرازيل وتشيلي خاضت عقوداً من التحوّل قبل أن تعود العساكر نهائيّاً إلى ثكناتها.

لكن في الحاليتين فإنّ الأدبيّات التي جرت مراجعتها في سياق كتابة هذه المقالة تشير إلى نفاذ الصبر، لا بل عدم النظر ملياً، في توقيت التحول نحو الديمقراطية. ثمّة الكثير من التفاصيل والانعكاسات المؤرّخة في هذه الكتابات حول الماضي القريب، ولكن باستثناء

تعبير واحد عن اليأس من قبل أريئيل دورفمان حول إعلان الجنرال بينوشيه في العام 1986 أنه سيبقى في الحكم لغاية العام 1999 (Dorfman, 1986, 111)، فإن التفكير في المستقبل لا يشمل التواريخ. في حقيقة الأمر، يستخدم برانديس مثال الهند دعماً للدعاء أن «أمة ما تفوز في بعض الأحيان بمعارك كهذه عبر جيلين أو ثلاثة... إنه نضال من أجل المرء نفسه، لا من أجل الحرية فقط، فنحن بأنفسنا نخوض غمار التحوّل خلاله» (1983, 256).

كان العديد من البرازيليين على اقتناع تامّ بأنهم سيرون على درب الديمقراطية منذ العام 1983 على الأقلّ، بينما بقي التشيليّون غير متأكّدين من حصول التغيير إلى ما بعد الاستفتاء الشعبيّ في العام 1988. لكنّ الطرفين كانا مقتنعين بأنّ التحوّل سيستغرق طويلاً، وشكّكا في عمقه. حتّى العام 1988، بقي الأوروبيّون الشرقيّون تحت تأثير الانطباع أنّه لا يمكن في الفترة القريبة توقّع حصول تغيير ملموس في رأس الهرم.

لكن اهتمامهم لم ينصبّ على التحوّل في القمّة. كان المعارض القياديّ التشيكيّ آدم ميخنيك أوّل من عبّر عن عدم الإيمان بالتغيير في رأس الهرم في العام 1967 (Michnik, 1976/1985, 136-138 - راجعوا كذلك كارديسو أدناه حول الرؤية الدولانيّة للديمقراطيّة). في كتابات أخرى كثيرة - الأمر ضمنّي، إذ إنهم معنيّون أكثر بالتغيير من الأسفل. يبدو كونراد، وربّما على نحو ماكر، معبّراً عن عدم اهتمام تامّ بالتغيير في الجهاز عندما يقول: "فلتبّق الحكومة في الرأس، وسنحيا حياتنا تحتها" (Konrad, 1984, 198).

آمن معظم الكتّاب أنّ توسيع وتعميق "المجتمع المدنيّ" كما نوقش أعلاه سيأتي - عاجلاً أم آجلاً - بإسقاطاته على النظام، ولكن دون وضع تواريخ محدّدة لهذا الأمر. وقد صاغ هاقيل الأمر على النحو التالي: "الغاية الأساسيّة للاتّجاه الخارجيّ لهذه الحركات هو على الدوام، وكما رأينا، التأثير على المجتمع، لا التأثير على مبنى القوّة، على الأقلّ ليس على نحو مباشر، ولا على نحو فوريّ" (Havel, 1979/1985, 82). من جهته يعبر بيندا عن نفسه بمفردات غرامشي لحرب الخنادق: «إذا توافر الوقت وتوافرت الوسائل، في الإمكان إبادة عدد محدود من الخنادق فقط. وإذا تمكّنت المؤسّسات الموازية في الوقت ذاته من بناء عدد أكبر من تلك الخنادق التي تخسرّها، عندها تتولّد حالة خطيرة على نحو قاتل للنظام» (1988, 219). يكتب عالم الاجتماع التشيليّ ماناويل أنطونيو جاريتون بتوصيف أكبر ما يلي: «أثبتّ المجتمع المدنيّ نفسه مجدّداً لدرجة أصبح فيها بوسعه

التنظّم والتعبير عن نفسه». ويسمّي هذا الأمر «التحوّل غير المرئي نحو الديمقراطية» والذي سبق التحوّل المرئي في رأس الهرم (Garreton, 1987/1989). بالنسبة لجوديت فاسكسيهي، وهي ناشطة بيئية واختصاصية مكتبات من «دائرة الدانوب المجرية»، فإنّ تجنيد «اختصاصيي البيولوجيا، والمعماريين، والمؤرخين، والمحامين، والسوسيولوجيين والأساتذة» و «العمّال اليدويين، وسكّان المناطق الريفية» الذين ينضمّون لاحقاً بغية معارضة مشروع سدّ هيدرو- كهربائي، يحمل الاسم الاستثنائي «دمقرطة» (Vasxheiyi, 1985).

وما يبدو أنّه يميّز الحالتين الأوروبيّة الشرقيّة والأمريكيّة اللاتينيّة هو أنّ المجتمعات المدنيّة ذات العمق والاتّساع المعين لا تنشر نفسها من خلال التجنيد فحسب، بل كذلك من خلال إبراز مركّبات التضامن، وقول الحقيقة، والتعددية التي سبقت التحوّلات في رأس الهرم ببضع سنوات، وبسنوات عديدة في بعض الأحيان.

طموحات (أو: ما هي الديمقراطية)

«المجتمعات المدنيّة» أو «حركات الديمقراطية» الأوروبيّة الشرقيّة والأمريكيّة اللاتينيّة خلّدت في التاريخ كطامحة ومحقّقة للديمقراطية أو حتّى لـ «ديمقراطيات ليبرالية». لا شكّ في أنّ الدول الستّ التي نعالجها هنا حقّقت ديمقراطيات ليبرالية ناجحة. لكن هل هذا ما طمح إليه الناشطون؟ لماذا إذاً التشديد على المجتمع المدني، والذي لم يكن مميّزاً مهمّاً لنظريّة التيّار المركزيّ السياسيّ في الغرب؟ (بصعوبة يظهر الأمر على سبيل المثال لدى: Lijphart 1977؛ أو: Dahl, 1982).

أصبح هناك تشابه ملحوظ بين أفكار الأوروبيين الشرقيين والأمريكيين اللاتينيين والتي صيغت كمعارضة يوتوبية للأنظمة التي عاشوا تحت وطأتها. وما يشيرون إليه هو مطالبة بالتغيير الهيكليّ في علاقات المجتمع والدولة، أكثر ممّا هو مطالبة بتغيير على مستوى الحكومة.

يحدّد فرانسيسكو ويفورت في منتصف مسار الدمقرطة المتواصل والمضني في العام 1983 ما يلي: «نريد مجتمعاً مدنيّاً، نحتاجه كي نحمي أنفسنا في مواجهة الدولة الرهيبة» (Weffort, 1983/1989, 34). وما زال ويفورت يدّعي أنّه لو لم يكن هناك بعد مجتمع مدنيّ لكان من الضروريّ أن يجري اختراعه. كتابات كونراد في المجر رأت

في نفس الوقت تقريباً «اختماراً مستقلاً» للنجاح الذي «لا يمكن قياسه باستبدال حكومة معيّنة بحكومة أخرى بل بحقيقة أنّ المجتمع ينمو، وأنّ الناس المستقلين يتضاعفون، وشبكة المحادثات التي لا تجري السيطرة عليها من فوق أصبحت كثيفة، وكلّ ذلك تحت سيطرة نفس الحكومة» (Konrad, 1984, 198). يناقش ويفورت الميراث السياسيّ البرازيليّ الذي كان تحت غطاء طبقة الديمقراطية الخارجية دولانياً وحتىّ سلطويّاً:

”عند وضع أشكال ديمقراطية على علاقات سلطوية، تكون الغلبة للأيديولوجيا الدولانية حتىّ في صفوف الذين يعتبرون أنفسهم مناهضين للدولانية، وبالتالي يجري قبول الانقلابات كشكل يوميّ للعمل السياسيّ. كلّ هذه مميّزات تخترق التقسيمات المتعارف عليها للييسار واليمين. نستطيع، إذًا، إطلاق تسمية الديمقراطية الشمولية، ويمكننا تسمية اغتصاب السلطة بالثورة“.

لكن في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بدأ مسار من التنازل عن هذا الميراث في صفوف اليمين واليسار:

”إذا كانت الدولة في ما سبق تمثّل الحلّ، فقد أصبحت الآن تمثّل المشكلة. إذا كان من الممكن في السابق أن نطلق اسم «الديمقراطية» على أشكال قانونية- مؤسّساتية، فإنّ الأمر الآن لم يعد ممكناً. كان حريّاً بمعان جديدة أن تنمو من قلب الميراث التاريخيّ المبهم، وأن يجري التعامل مع الديمقراطية (ببطء ووجَل) لا كوسائل للسيطرة، بل كهدف بحدّ ذاته. على الرغم من ذلك، إذا كانت السياسة تعني امتلاك دلالات جديدة، فإنّه ينبغي تطوير فضاء جديد لحرية العمل السياسيّ. بالنسبة للبرازيل السياسية، إنّ المجتمع المدنيّ، الذي جرى تجاهله سابقاً أو نُظر إليه ككتلة هامة، أصبح يرمز إلى هذا الفضاء من الحرية» (Weffort, 1983/1989, 329).

إذا كان الأمر دعوة إلى «دولة أقلّ، ومزيد من المجتمع»، ففي الإمكان قراءتها كردّ فعل فوضويّ أو تحريريّ على الشروط الدولانية. لكن أفكار كلّ من كونراد وداينسباير وكاردوسو ويفورت تمضي قُدماً، وتحمل تشابهاً أعمق في ما بينها. الحرّيات الديمقراطية للديمقراطية اللبرالية ضرورية، لكنّها ليست شرطاً ضرورياً لطموحاتهم. وتبدو الانتخابات المتعدّدة الأحزاب شرطاً أقلّ ضرورة: «الناس... يعلمون... أنّ السؤال

عمّا إذا كان حزب واحد أو عدّة أحزاب تملك القوّة، وعن كيفية تعريف وتصنيف هذه الأحزاب لنفسها، هذا السؤال يحمل أهميّة أقلّ من السؤال عمّا إذا كان في الإمكان العيش ككائن بشريّ» (Havel, 1979/1985, 52). وبحسب كونراد، إنّ الواقع التاريخي لأوروبا يستحقّ أشكالاً تنظيميّة أغنى من تلك التي تُعرض من قبل ثنائيّة الرأسماليّة الأمريكيّة والشيوعيّة الروسيّة (Konrad, 1984, 34).

ممارسات ديمقراطيّة

إنّ ما يؤمنون بأنّهم بدأوا بتطويره خلال النظام السلطويّ هو ممارسات ديمقراطيّة بمستويات قريبة من المواطنين: في صفوف الجيران، وبين النساء (Garreton, 1987/1989, 271-272)، أو في مواقع العمل (Cardoso, 1983/1989, 314). أشار كونراد من جهته أنّ «موقع العمل والإدارة الذاتيّة للمجتمع المحليّ، وهما أمران يرتكزان على العلاقة الشخصيّة التي تُمارس يوميّاً، والتي تخضع للتصحيح على الدوام، يمتلكان جاذبيّة أعظم في هذا القسم من العالم من الديمقراطية التمثيليّة المتعدّدة الأحزاب. مرّد ذلك أنّ الناس، وإنّ امتلكوا الخيار، ليسوا مرتاحين من التصويت مرّة كلّ أربع سنوات لاختيار مندوبهم أو رئيس حكومتهم» (Konrad, 1983, 137). الناشطات النسويّات التشيليّات قمن بتطبيق مبدأ الديمقراطية هذا على الحيز الخاصّ من خلال الشعار التالي: «ديمقراطيّة في البلاد وفي البيت» (Chuchryk, 1989, 182).

ثمّة إسقاطات بعيدة المدى ترتبط بهذه التطوّرات. هافيل يصف «يوتوبيا» لمنظومة ما بعد الديمقراطية، تلك التي تضمّ «هياكل تنمو من الأسفل كنتاج لتنظيم ذاتيّ لمجتمع أصيل؛ عليهم استخلاص طاقة حيويّة من الحوار الحيّ مع الاحتياجات الحقيقيّة للأماكن التي ترعرعوا فيها. وعندما تختفي تلك الاحتياجات حريّاً بالهياكل أن تختفي هي كذلك» (Havel, 1979/1985, 93). استوحيت هذه الرؤيا من «المجتمعات غير الرسميّة، وغير البيروقراطيّة، والديناميكيّة والمفتوحة، والتي تتضمّن مؤسّسات متوازية»، والتي يجري النظر إليها كنوع من التشكيلات البدائيّة والأوليّة، وكأنّ نموذج رمزيّ للهياكل السياسيّة الجادّة في مرحلة «ما بعد الديمقراطية»، والتي قد تصبح ركائز مجتمع أفضل» (Havel, 1979/1985, 95). وبحسب هافيل، من غير الواضح تماماً ما إذا كانت ستتطوّر هذه الهياكل غير المستقرّة وترسّخ داخل مساق الديمقراطية البرلمانيّة أم بدلاً عنها.

يطرح كاردوسو موقفًا أكثر وضوحًا في هذا المجال. فهو يرصد ثلاثة مفاهيم للديمقراطية تتعايش معًا في مرحلة «الانفتاح» البرازيلية، وهي «المفهوم الدولاني، والليبرالي، ومفهوم العمل الجذري للديمقراطية». الصيغة الدولانية التي طرحها النظام محدودة للغاية: من خلال إدارة حذرة، تستطيع الدولة السماح بإعادة تأسيس الوساطة بين الدولة والمجتمع المدني، على النحو الذي يرتئيه هذا النظام. على صعيد الممارسة، قد يمحور هذا الأمر العمل من أجل المصلحة العامة في المستوى التنفيذي الذي يوجّهه برلمان متعدد الأحزاب، برلمان يمكنه التحدّث لكنّه لا يستطيع التصرف، تنضاف إليه حرّية محدودة للصحافة والتنظّم. الصيغة الوظيفية أو الليبرالية تشدّد على الحقوق الليبرالية والتمثيل في وضعية رأسمالية واسعة. الصيغة الثالثة تقترب من المثال الأعلى لدى هاقيل: «تنظيم مستقلّ للسكّان حول مطالب عينية، تلك التي يمكن تحقيقها، وتأتي بنتائج مباشرة تنعكس على رفاهية المجموعات المحرومة» (Cardoso, 1983/1989, 311-314).

نُبذت الصيغة الأولى بسرعة من قبل كاردوسو، لاعتباره إيّاها مُركّبًا في السياسات المعاصرة، لكنّها ليست بالفعل نظرية سياسية. بمفردات «الأسس النظرية الأيديولوجية اليوتوبية لفكرة الديمقراطية في مجتمع الجماهير داخل بلاد ذات تبعية اقتصادية»؛ بعبارة أخرى، من رؤيته للبرازيل، يطمح كاردوسو إلى دمج الصيغة الثانية بالثالثة.

«ثمّة تفكير ديمقراطيّ جنينيّ لا يقتصر على تقبّل اللعبة البرلمانية الحزبية (على الرغم من بقائها جزءًا أساسيًا، تمامًا مثل الدفاع عن استقامة الفرد، وحقوقه تبقى أساسية بالنسبة للجماعية الديمقراطية) كشكل من أشكال تسوية وجهة النظر الديمقراطية. إن لم يكن هنالك مزيد من شفافية المعلومات واتّخاذ القرارات في المؤسسة (الخاصة أو تلك التي تملكها الدولة)، وفي البيروقراطية، وإن لم يكن ثمّة تطوير لآليات المشاركة والرقابة من خلال الأحزاب، وكذلك على نحوٍ مباشر من خلال الجمهور صاحب المصلحة، ستبقى المسارات الديمقراطية تعاني من الشلل» (Cardoso, 1983/1989, 324).

هذه التفاعلات المتبادلة بين الدولة والمجتمع المدنيّ المعبر عنه جماعيًا، والمستوفى بالمواطنة الفردية، صاغها على نحوٍ مشابهٍ جيرى داينستباير الذي يدحض آمال هاقيل في «تلاشي الدولة»:

«إن لم تؤدّ الدولة وظيفتها، يصبح التنظيم الذاتي أمرًا ضروريًا. التحقّق من المصالح

الاجتماعية من خلال المتانة المتأصلة في المجتمع تُضعف طلبات القوة الشمولية، والتي لم تعد القوة المحركة الوحيدة، وينبغي عليها البدء في التعامل مع احتياجات الآخرين، كلما كان التنظيم الداخلي متطوراً. يخلق الأمر توتراً تحاول قوة الدولة تحييده بالقوة أحياناً، وبالتظاهر بعدم وجوده في أحيان أخرى، لكن عندما يحدث هذا الأمر، يدخل المجتمع إلى الحوار» (230).

يبدو أنّ رؤيا معينة قد نمت في كلّ من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، هي رؤيا تعتمد على تفعيل المجتمع المدنيّ تحت النظام السلطويّ، وتدمج إنجازات الديمقراطية اللبرالية (حقوق مدنيّة وسياسيّة؛ تمثيل متعدّد الأحزاب) بأشكال أكثر راديكالية للديمقراطية المرتكزة على المجتمع المدنيّ، والتي يمكنها التفاعل على نحوٍ منتظم مع منظومة ديمقراطية تتخذ من الدولة ركيزة لها.

استنتاجات - تُقرأ كذلك كفرضيات

بمفردات النقاشات حول طبيعة الأنظمة المتداولة هنا، نقول إن التمييز بين «الشمولية» و «السلطوية» يحمل قليلاً من الأهمية. عوضاً عن ذلك، يبدو أن ثمة مجالاً واحداً للاختلاف، ونقطتين متفقاً عليهما بين الكثير من المصادر.

الاختلاف هو حول حوافز مَنْ يستحوذون على القوة. ينسب البعض هذا الأمر إلى إرادة للقوة عارية/ مجردة/ صريحة تغطيها قشرة من الأيديولوجيا، والبعض ينسب ذلك لدور الأيديولوجيا الذي يطبق من خلال نشر ممارسات «مشاهدة ثياب الملك الجديدة». يبدو تغليب أحد هذين التحليلين على الآخر أمراً يتعلّق بأعين الناظر أكثر من تعلّقه بطبيعة النظام. الفرضية هنا هي إذاً أن «القراءة» المثلى للأنظمة السلطوية المعاصرة هي من خلال استخدام هذه الأطر بنوع من التكامل والتضافر، بدل استخدامها من خلال تصنيفها وتبويبها داخل أحد هذه الأنماط.

ثمة اتفاق واسع على أن هذه الأنظمة -حتى نظام الجنرال بينوشييه- لم تكن مجرد ديكتاتوريات «الرجل القوي». تحت ظروف الحداثة، تحتاج الأنظمة السلطوية إلى البيروقراطية والأيديولوجيا ومجموعة من المعايير القانونية. كل واحد من هذه المركبات قد يشكّل في فترات مختلفة عاملاً على استقرار النظام أو تقويضه. الفرضية إذاً هي (باستثناء محتمل لأجزاء من أفريقيا وآسيا الوسطى) أن الدكتاتوريات المشخصة لم تعد تصنيفاً ذا أهمية. المصطلحان «السلطوية البيروقراطية» (عن كارديسو) و «ما بعد الشمولية» (عن هاقيل) ربّما يحملان فائدة أكبر في تحديد طبيعة هذه الأنظمة.

ثانياً، ثمة اتفاق واسع على أن القوة الدافعة المركزية والطموح النهائي لهذه الأنظمة هو «تذير» المجتمع بغية ضمان السيطرة الأبدية. لم تقدّم أية تفسيرات تقترح (على غرار ما قامت به حنّه أرناديت، 1973/1951) ما مُفادُه أن المجتمع يخوض عملية تعبئة ثابتة. الفرضية هنا، وهي جديرة بالاختبار، هي أن جميع الأنظمة السلطوية المعاصرة تبتغي القيام بعملية تجزئة وتذير.

كقوة مضادة لطموح التذير، ثمة ناشطون يحاولون بناء «مجتمعات مدنية» تركز على قيم التضامن، والتفوّه بالحقيقة على المستوى الجماهيري، والتعددية الأيديولوجية، واللاعنف. في المستطاع صياغة فرضيتين في هذا السياق: الأولى أن العديد من الناشطين

في الأطر السلطوية المعارضة ما زالوا يشددون على هذه القيم؛ والفرضية الثانية (وهي أكثر إشكالية) هي أنّ لهذه المجتمعات المدنية صاحبة هذه القيم حظوظاً جيدة جداً للتحوّل إلى ديمقراطيات مستقرّة.

لقد كانت «استقلالية» تجليات المجتمع المدني بالنسبة لأنصاره نسبية فقط؛ لكنهم يعتقدون -في الوقت ذاته- أنّ «الاستقلالية النسبية» التي يسعون إليها تُعزز استقلالية المجتمع ككل. لذا، الفرضية ستكون أنّ وجود مجموعة صغيرة على الأقلّ من الناشطين يعزز الفضاء لسائر المواطنين كي يمارسوا «التفكير المستقل» على الأقلّ، وربما «النشاط المستقل» كذلك. مقابل هذا، وبالارتكاز على كتابات هاقيل، في الإمكان صياغة فرضية أنّ وجود مجموعة صغيرة من المعارضين (المنشقين)، كنوع من «المخلوقات المحمية»، يشكّل صمامَ أمان للنظام، من خلال خلق الانطباع أنّ بقية السكّان ليسوا من المعارضين.

الاحتكام الواسع لـ «القانون» من قبل الناشطين، سواء أكان هذا القانون قومياً أم شكّل أحدَ معايير حقوق الإنسان الدولية، مرفقاً بإدراك أنّ الأنظمة السلطوية البيروقراطية تستوجب امتثالاً وانصياعاً ظاهرياً للمعايير القانونية، هذا الاحتكام يُفضي إلى هذه الفرضية: الاحتكام إلى القانون قد يشكّل إستراتيجية نافعة للمجتمع المدني لأنّه يشكّل لغة تُلزم النظام بالردّ عليها. هذه الفرضية قد تكون سارية على نحو جيّد في الوضعيتين الصينية والإسلامية.

المصادر التي جرت مراجعتها عبّرت عن وعي كبير للعالم الذي يتخطى دولها، لكنّها لم تطلب دعماً خارجياً من الحكومات الغربية ومن الرأي العامّ الغربيّ. لا يظهر «الدولي» على نحو مكثّف في الاعتبارات السياسية الإستراتيجية للأوروبيين الشرقيين والأمريكيين اللاتينيين. وهذا الأمر أقلّ مفاجأة ممّا قد يبدو للوهلة الأولى إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ أحد الاكتشافات التي توصلت إليها هذه الدراسة يتمثّل في رفضهم الاعتبارات السياسية الإستراتيجية الواضحة لصالح «الإيناع البطيء» (كونراد) لتحوّلات اجتماعية واسعة وجذرية متوخية، على الرغم من ذلك، فللعالم الخارجي دور يقوم به، لكنّه دور حياديّ، كمستمع وكمصدر للإيحاء، أو كمصدر للدعم الأخلاقيّ في الحدّ الأقصى. وقد تكون الفرضية هنا أنّ التوقّعات المتعجرفة لدى الغرب بالقدرة (أو ربّما بالإكراه) على المساعدة يجب أن تُستبدل بدور محدود، دور يتمثّل في اتّخاذ موقف إيجابيّ تجاه مازق ممثلي المجتمع المدني في السياقات الشمولية.

ربما كانت النتائج البحثية الأكثر إثارة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي تلك المتعلقة باستراتيجيات وطموحات الناشطين في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. يهيم المستمعون الغربيون بأسطورة المقاومة الشجاعة وغير العنيفة التي تتغلب على النظام الوحشي، إن كان هؤلاء أمهات ساحة مايو أم الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا. تهيأ هؤلاء في الآونة الأخيرة للوقوع مرّة أخرى في حبّ «الثورات الملوّنة» المثيرة للشكّ في كلّ من جورجيا وأوكرانيا ولبنان. لكن هؤلاء لم يكتروا لإستراتيجية بناء مجتمع مدنيّ «ديمقراطيّ» لذاته، كنقيض لمحاولة خلق تغيير في رأس السلطة، ولا للفكرة الغنيّة للديمقراطية التي تشمل مواقع العمل، والأحياء، والدوائر الثقافية التي تمارس الديمقراطية بجانب المؤسّسات الحكوميّة، ومن خلال الحوار معها.

ربما لا تفسّر هذه المركّبات بما فيه الكفاية أسباب الانتقال الجوهريّ إلى الانتخابات المتعدّدة الأحزاب، والتي حدّدت بالأساس لأسباب اقتصادية ودولية، لكنّها تفسّر استقرار الديمقراطية لفترات طويلة بعد ذلك. نذكر في هذا السياق الجملة المشهورة التي صاغها أنطونيو غرامشي -الذي نعتقد بأنّ الكثيرين ممّن استشهد بأقوالهم في هذه الدراسة قد قرأوا كتاباته- حول ما يحدث في الغرب: «عندما ارتعدت فرائص الدولة، ظهرت على الفور بنية متينة للمجتمع المدنيّ» (Gramsci, 1927-1937/1971, 238). ربما تمثّل إنجاز الناشطين الأوروبيين الشرقيين والأمريكيين اللاتينيين في إنشاء «منظومة قويّة من القلاع والمتاريس» يطلق عليها غرامشي اسم «المجتمع المدنيّ»، لا كمنظومة هيمنة برجوازية، بل كمنظومة ممارسة داخلية للديمقراطية. على سبيل المثال، الأزمة الماليّة الأرجنتينية دفعت الجهاز السياسيّ نحو الارتباك والبلبلّة، لكنّها ضعفت وتضاءلت داخل المجتمع المدنيّ.

الفرضية الأخيرة إذاً هي أنّ بناء المجتمع المدنيّ كهدف بحدّ ذاته، وكسابق لعمليات الديمقراطية، مدموجاً برؤيا الممارسات الديمقراطية المعزّزة بالديمقراطية النيابية التي يوفّرها المجتمع، يشكّل شرطاً مسبقاً لاستدامة المجتمع الديمقراطيّ.

References

- Arendt, Hannah (1951/1973). *The origins of totalitarianism*. New York: Harcourt.
- Bates, J.M. (2000). 'The "Second Circulation 1976–1989 Poland" ', in Derek Jones, ed., *Censorship: A World Encyclopedia*, London: Fitzroy Dearborn.
- Benda, Vaclav, in Vaclav Benda et al. (1988), 'Parallel Polis, or an Independent Society in Central and Eastern Europe: An Inquiry', *Social Research*, Vol.55, Nos 1–2, 211–246.
- Benda, Vaclav et al. (1988), 'Parallel Polis, or an Independent Society in Central and Eastern Europe: An Inquiry', *Social Research*, Vol.55, Nos 1–2, 211–246.
- Brandys, Kazimierz (1983). *A Warsaw Diary 1978–1981*, London: Chatto & Windus.
- Cardoso, Fernando Henrique (1979). 'On the Characterization of Authoritarian Regimes in Latin America' in David Collier, ed. *The New Authoritarianism in Latin America*, Princeton: Princeton University Press, 33–57.
- Cardoso, Fernando Henrique (1983). 'Associated–Dependent Development and Democratic Theory' in Alfred Stepan, ed. (1989) *Democratizing Brazil : problems of transition and consolidation*. New York: OUP, 299–326.
- Cerny, Vaclav (1985). 'On the Question of Chartism', in Vaclav Havel et al., *The Power of the Powerless: Citizens against the state in central–eastern Europe*, Hutchinson: London, 125–133.
- Chandhoke, Neera (2002). 'The Limits of Global Civil Society' in Marlies Glasius, Mary Kaldor and Helmut Anheier, eds. *Global Civil Society 2002*, Oxford: Oxford University Press.
- Charter 77 Declaration (1977), available at <http://mujweb.atlas.cz/kultura/riverman/charter77.html>
- Chuchryk, Patricia, (1989). 'Feminist Anti–Authoritarian Politics: The Role of Women's Organizations and the Chilean Transition to Democracy', in Jane Jaquette, ed., *The Women's Movement in Latin America: Feminism and the Transition to Democracy*. Boston: Unwin Hyman.
- Dahl, Robert A. (1982). *Dilemmas of Pluralist Democracy : Autonomy vs. Control*. New Haven: Yale University Press.
- Dahrendorf, Ralf Gustav (1990). *Reflections on the revolution in Europe : in a letter intended to have been sent to a gentleman in Warsaw*. London : Chatto & Windus.
- Diago, Alejandro (1988), Hebe Bonafini. *Memoria y esperanza*.
- Dienstbier, Jiri (1988) in Vaclav Benda et al. (1988), 'Parallel Polis, or an Independent Society in Central and Eastern Europe: An Inquiry', *Social Research*, Vol.55, Nos 1–2, 211–246.
- Dorfman, Ariel (1983) 'A Hopeful Parable of Doom', *Philadelphia Inquirer*, 13 March, reproduced in Ariel Dorfman (2004). *Other Septembers, Many Americas; Selected Provocations 1980–2004*, 146–150.
- Dorfman, Ariel (1985a). 'A Rural Chilean Legend Comes True', *New York Times*, 18 February, reproduced in Susan Meiselas, ed, 1990. *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 105.
- Dorfman, Ariel (1985b). 'In Chile, A Show of Hands', *New York Times*, 23 November, , reproduced in Susan Meiselas, ed, 1990. *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 108–109.
- Dorfman, Ariel (1986). 'Pinochet Has Reaped What He Has Sown', *New York Times*, 8 September, reproduced in Susan Meiselas, ed, 1990. *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 110–111.
- Dorfman, Ariel (1987). 'Exile's Return', *Village Voice*, 6 October, reproduced in Susan Meiselas, ed, 1990. *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 112–114.
- Dorfman, Ariel (1988). 'Reports from the Heart of the NO', *Village Voice*, 4 October, reproduced in Susan Meiselas, ed, 1990. *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 116.

Dorfman, Ariel (1989). 'Epilogue: October 1989' in Susan Meiselas, ed., 1990, *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 121.

Dorfman, Ariel (2003). 'Martin Luther King: A Latin American Perspective', *Irish Times*, 20 August, reproduced in Ariel Dorfman (2004). *Other Septembers, Many Americas; Selected Provocations 1980-2004*, 101-106.

Ekiert, Grzegorz, 1996, *The State Against Society: Political Crises and Their Aftermath in East Central Europe*, Princeton: Princeton University Press.

Garretón, Manuel Antonio (1987/1989). 'Popular Mobilization and the Military Regime in Chile: The Complexities of the Invisible Transition', in Susan Eckstein, ed. *Power and Popular Protest: Latin American Social Movements*, Berkeley: University of California Press.

Gorini, Ulises, (2006) *La rebelión de las Madres. Historia de las Madres de Plaza de Mayo. Tomo I (1976 – 1983)* Buenos Aires [etc.] : Norma.

Gramsci, Antonio (1927-1937/1971). *Selections from the Prison Notebooks*, ed and transl. by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith, London : Lawrence and Wishart.

Havel, Vaclav (1979/1985). 'The Power of the Powerless' in Vaclav Havel et al., *The Power of the Powerless: Citizens against the state in central-eastern Europe*, Hutchinson: London, 23-96.

Keane, John (2005). 'Eleven Theses on Markets and Civil Society', *Journal of Civil Society*, Vol.1, No.1, 25-34.

Keck, Margaret E.(1992). *The Workers' Party and democratization in Brazil*. New Haven: Yale University Press.

Konrad, George (1984). *Antipolitics*. London: Quartet Books.

Kubik, Jan, 1994, *The Power of Symbols against the Symbols of Power. The Rise of Solidarity and the Fall of State Socialism in Poland*. University Park: Penn State University Press.

Lijphart, Arend (1977). *Democracy in Plural Societies : a Comparative Exploration*, New Haven: Yale University Press.

Madres de Plaza de Mayo (1979). 'Declaración de Principios', 22 August. Available at:

<http://www.madresfundadoras.org.ar/pagina/declaracindeprincipiosao1979/24>

Madres de Plaza de Mayo Línea Fundadora (2006), *Memoria, verdad y justicia, a los 30 años X los treinta mil: voces de la memoria* Buenos Aires : Baobab.

Michnik, Adam (1976/1985). 'A New Evolutionism' in Adam Michnik, *Letters from Prison and Other Essays*, Berkeley: University of California Press.

Parra, Manuel Antonio de la (1990). 'Fragments of a Self-Portrait' in Susan Meiselas, ed., 1990, *Chile from Within*. New York, W.W. Norton Company, 13-15.

Timerman, Jacobo (1980/1981). *Prisoner Without a Name: Cell Without a Number*. New York: Alfred A. Knopf.

Serra, Jose (1979). 'Three Mistaken Theses Regarding the Connection between Industrialization and Authoritarian Regimes' in David Collier, ed. *The New Authoritarianism in Latin America*, Princeton: Princeton University Press, 99-163.

Simecka, Milan (1988) Benda, Vaclav et al.(1988), 'Parallel Polis, or an Independent Society in Central and Eastern Europe: An Inquiry', *Social Research*, Vol.55, Nos 1-2, 211-246.

Staniszki, Jadwiga (1984). *Poland's Self-Limiting Revolution*, Princeton: Princeton University Press.

Stepan, Alfred, ed. (1989) *Democratizing Brazil : problems of transition and consolidation*. New York: OUP.

Vargha, János (1985). 'Acceptance speech', *Right Livelihood Awards*, 9 December, available at <http://www>.

rightlivelihood.org/vargha_speech.html

Vasxheiyi, Judit (1985). 'Acceptance speech', Right Livelihood Awards, 9 December, available at http://www.rightlivelihood.org/vargha_speech.html

Weffort, Francisco (1983/1989) 'Why Democracy?' in Alfred Stepan, ed. (1989) Democratizing Brazil : problems of transition and consolidation. New York: OUP, 327-350.

حول مشروع المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا

أنتجت ورقة العمل هذه في إطار برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، والذي يشكّل مبادرةً مشتركةً لمنظمة "هيفوس" وجامعة أمستردام. يبتغي برنامج المعرفة إنتاج ودمج المعارف حول أدوار جهات المجتمع المدني الفاعلة، وفرصها المتوافرة في مسارات التحول الديمقراطي ضمن المناخات التي تفرض تحدياتٍ سياسيةً مختلفة. يدمج البرنامج بين المعرفة الأكاديمية والمعرفة الميدانية من حول العالم، ابتغاءً تطوير تبصّرات وإستراتيجياتٍ تتعلّق بكيفية يمكن لأطراف المجتمع المدني الفاعلة في سوريا وإيران المساهمة في تطوير مسارات تحوّل ديمقراطيّ مختلفة، وفي المقابل، كيف يمكن للجهات الدولية الفاعلة دعم مثل هذا المجهود.

لمزيد من التفاصيل:

جوليت فيرهوفين- المنسقة العامة
برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا
جامعة أمستردام
قسم العلوم السياسيّة
Oudezijds Achterburgwal 237
DL Amsterdam The Netherlands 1012
E-mail: J.C.Verhoeven@uva.nl

كاوه حسن

منسق برنامج المعرفة (المجتمع المدني في غرب آسيا)
المؤسسة الإنسانية للتعاون مع الدول النامية
منظمة هيفوس الهولندية
P.O. Box 85565
CG The Hague The Netherlands 2508
www.hivos.net
E-mail: khassan@hivos.nl

المزيد من الأوراق في هذه السلسلة. يمكن معاينتها على موقع www.hivos.net

- Working paper 1: Moth or Flame: The Sunni Sphere and Regime Durability in Syria, by Teije Hidde Donker.
- Working paper 2: Civil Society Activism in Morocco: 'Much Ado About Nothing'?, by Francesco Cavatorta.
- Working paper 3: Civil Society and Democratization in Contemporary Yemen, by Laurent Bonnefoy and Marine Poirier.
- Working paper 4: The Downfall of Simplicity, by Stephan de Vries.
- Working paper 5: Democratization through the Media, by Francesco Cavatorta.
- Working paper 6: State-Business Relations in Morocco, by Farid Boussaid.
- Working paper 7: Civil Society and Democratization in Jordan, by Curtis R. Ryan.
- Working paper 8: Package Politics, by Aurora Sottimano.
- Working paper 9: East European and South American Conceptions of Civil Society, by Marlies Glasius.
- Working paper 10: Internet or Enter-Not: the Syrian Experience, by Salam Kawakibi.
- Working paper 11: The Private Media in Syria, by Salam Kawakibi.
- Working paper 12: The Uncertain Future of Democracy Promotion, by Steven Heydemann.
- Working paper 13: Non-Democratic Rule and Regime Stability: Taking a Holistic Approach, by Stephan de Vries.
- Working paper 14: Dissecting Global Civil Society: Values, Actors, Organisational Forms, by Marlies Glasius.
- Working paper 15: Re- Rethinking Prospects for Democratization: A New Toolbox, by Stephan de Vries.
- Working paper 16: Civil Society in Iran: Transition to Which Direction?, by Sohrab Razzaghi.
- Working paper 17: Authoritarianism and The Judiciary in Syria, by Reinoud Leenders.
- Working paper 18: Secular and Religious Strategies of Women and the Vision of the Iranian Green Movement.
- Working paper 19: The Political Implications of a Common Approach to Human Rights, by Salam Kawakibi.